الأمم المتحدة S/2006/333

مجلس الأمن

Distr.: General
1 June 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(للفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

أولا – مقدمة

١ – يرد في هذا التقرير بيان الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٦٤٨ (٢٠٠٥)، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ثانيا – الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض استمر وقف إطلاق النار ساريا في القطاع الإسرائيلي – السوري، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة بوجه عام فيما عدا منطقة مزارع شبعا (المنطقة ٦) التي شَهِدت نشاطا ناشئا من منطقة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، جرى بيانه في تقاريري المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٣ – وأشرفت قوة فض الاشتباك على المنطقة الفاصلة من خلال مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن هذه المنطقة. واضطلعت القوة أيضا بعمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في مناطق الحد من الأسلحة. وكان ضباط الاتصال من الطرف المعني يرافقون أفرقة التفتيش. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية تنقل القوة. وفضلا عن ذلك، واصل موظفو الجمارك الإسرائيليون

310506 310506 06-36413 (A)

عملهم في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٤ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال فترة الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ٢٨ طالباً ومزارعَين اثنين، ووفرت الحماية في حفلي زفاف. كما نسقت القوة، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، عملية نقل ٥٠٠ ٤ طن من التفاح عبر المنطقة الفاصلة من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب السوري. وفي حدود السبل المتاحة قُدِّم، العلاج الطبي عندما طُلب، إلى السكان المحليين.

٥ - وفي منطقة العمليات، ولاسيما المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل خطرا يتهدد أفراد القوة والسكان المحليين. ويزداد هذا الخطر بالنظر إلى عُمر هذه الألغام وتدهور ما بها من مواد متفجرة. وواصلت القوة قيامها بعمليات إزالة الألغام. وأشرفت القوة، بناء على طلب حكومة الجمهورية العربية السورية، على أعمال إزالة الألغام التي نفذتها شركة سورية مدنية لإزالة الألغام في قريتي الحميدية وأبو خيط في المنطقة الفاصلة. كما ظلت القوة على استعداد لدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما تضطلع به من أنشطة لتعزيز التوعية المتصلة بالألغام بين السكان المدنيين.

٦ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية في كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُحِبت وحدة الدعم اللوجستي الكندية وجرت الاستعاضة عنها بوحدة من الهند. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ٠٤٧ ١ جندياً هم من بولندا (٣٥٤ جنديا) وسلوفاكيا (٩٥ جنديا) وكندا (٤ جنود) والنمسا (٣٧٥ جنديا) ونيبال (جنديان) والهند (١٨٧ جنديا) واليابان (٣٠ جنديا). ووظفت اليابان ما مجموعه ١٥ فردا بوصفهم وحدة دعم وطنية. وبالإضافة إلى ذلك ساعد ٧٩ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القوة على تنفيذ مهامها. واكتملت جميع عناصر برنامج تحديث مرافق قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الذي استمر ثلاث سنوات. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين حالة انتشار القوة.

ثالثا – الجوانب المالية

٨ – اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٣٠٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مبلغاً قدره ٤١,٥ مليون دولار، بما يعادل ٣,٥ ملايين دولار شهريا، للإبقاء على قوة فض الاشتباك في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، على النحو الموصى به في الفقرة ١٣ أدناه، فإن تكلفة الإبقاء على القوة سوف تقتصر على المبالغ التي توافق عليها الجمعية العامة.

٩ – وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة الممتدة من تاريخ إنشائها حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ما مقداره ٣٣,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ما قيمته ٦٦٤,٤ ٢ مليون دولار. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ٣,٦ ملايين دولار. وجرى سداد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات للفترات حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

رابعا – تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٠ – عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١٦٤٨ (٢٠٠٥)، تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فورا قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريرا عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/60/258) المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٣٢/٥٩ و ٣٣/٥٩، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصُعُد من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامسا – ملاحظات

١١ – ظلت الحالة في القطاع الإسرائيلي/السوري هادئة بوجه عام. وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن، والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية

والقوات الإسرائيلية المُبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهمتها بشكل فعَّال بالتعاون مع الطرفين.

١٢ - بيد أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بدرجة عالية من التوتر ومن المحتمل أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهودا حثيثة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها بُغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٣ - وفي ظِل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. ولذلك أُوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح، كما أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها على ذلك.

١٤ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاما علي أن أوجه الانتباه إلى النقص في تمويل القوة. فالاشتراكات المقررة غير المسددة تبلغ حاليا حوالي ٣٣,٨ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وأُناشد جميع الدول الأعضاء تسديد اشتراكاتها فورا وبالكامل، وتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٥ - وفي الختام، أود أن أُشيد بالفريق بالا ناندا شارما، وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. كما أغتنم هذه الفرصة لأُعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تزود هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين مكلفين بالعمل في القوة.

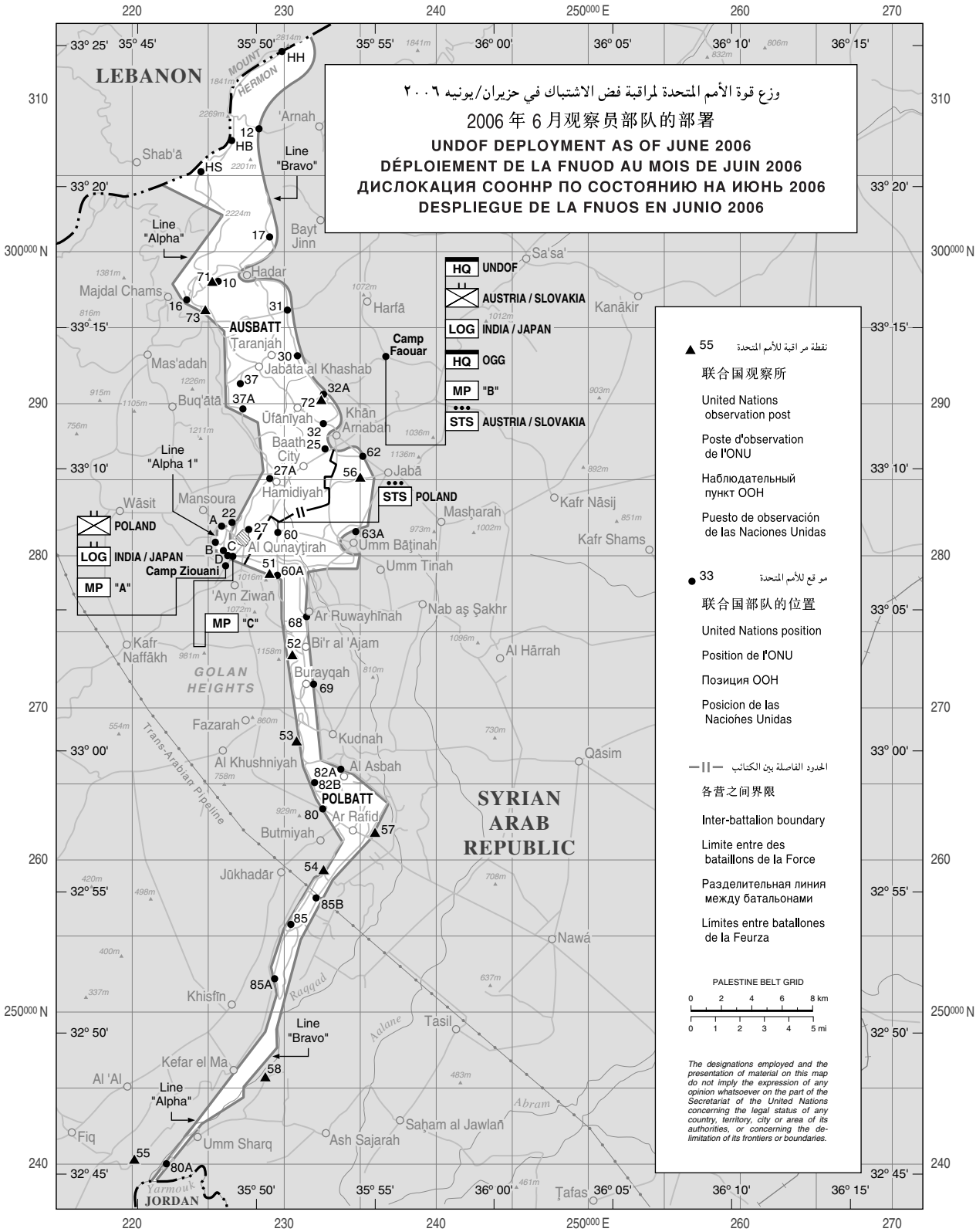

Map No. 2916 Rev. 61 UNITED NATIONS
June 2006

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section